الأمم المتحدة

A/C.3/54/SR.28

Distr.: General

5 February 2000
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة ٢٨

المعقودة في المقر، نيويورك،

يوم الإثنين، ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد غالوسكا . . . . . (الجمهورية التشيكية)

المحتويات

البند ١١٢ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الطفل وحمايتها (يتبع)
البند ١١٣ من جدول الأعمال: برنامج أنشطة العقد الدولي للسكان الأصليين في العالم
البند ١١٥ من جدول الأعمال: حق الشعوب في تقرير المصير (تابع)
تنظيم الأعمال

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى:** Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥

البند ١١٢ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الطفل وحمايتها (تابع) (A/54/98، 265، 411، 419، 430)

١ - السيدة بروبي (غانا): قالت إنه ينبغي حماية الطفل من الحرب والجوع والجهل والاستغلال. وقد عجز المجتمع الدولي، من الناحية العملية، عن الوفاء بالتزاماته بموجب اتفاقية حقوق الطفل. وكما أشار الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراع المسلح في تقريره، فإن الأمر يحتاج الآن إلى إرادة سياسية قوية لتدشين "عصر تطبيق القواعد الدولية" (A/54، 430، الفقرة ٢٩). وعندئذ فقط يمكن كفالة بقاء الأطفال والأجيال المقبلة وتطورها على النحو الصحيح.

٢ - وقالت إن توصيات الممثل الخاص جديرة بدعم قوي، وخاصة نداءه إلى مجتمع رجال الأعمال بأن يمتنع عن ممارسة الأعمال التي تعذي آلة الحرب بالوقود (A/54/430، الفقرة ١٧٠). كذلك فإن جهود منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من أجل خفض أثر الصراعات المسلحة على الأطفال، تلقى الترحيب. وقالت إن وفدها يتطلع إلى وضع اللمسات النهائية في الوقت المناسب على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن إشراك الأطفال في الصراع المسلح ويرحب بقرار مجلس الأمن ١٢٦١ (١٩٩٩) بشأن الأطفال والصراع المسلح.

٣ - وأضافت أنه ينبغي تعزيز التعاون بين وكالات إنفاذ القوانين من أجل مكافحة الاتجار بالأطفال واستغلالهم الجنسي من جانب الشبكات الإجرامية الوطنية وعبر الوطنية ورحبت بالأعمال المتعلقة بوضع مشروع بروتوكول اختياري للاتجار بالأشخاص، في إطار إعداد اتفاقية بشأن الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والأعمال المتعلقة بوضع مشروع بروتوكول اختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية. وحثت أيضا الحكومات على التعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بشأن برنامجها الدولي على الإنترنت المتعلق بالتثقيف والسلامة والذي يُعرف باسم "البراءة في خطر" (A/54/411، الفقرة ٧).

٤ - وفيما يتعلق بقضاء الأحداث، قالت إن غانا توافق على أهمية تلافي تعرض الطفل المشتكي إلى العدالة للأذى من جديد (المرجع نفسه، الفقرة ١٠)، وعلى إدراج استراتيجيات علاجية ووقائية في النظام. وقالت إن حكومتها سعت، من جانبها، إلى جعل قوانينها المتعلقة بحقوق الطفل وتحقيق العدالة والرفاهية له، تتمشى مع اتفاقية حقوق الطفل، من خلال عدة أمور من بينها رفع سن المسؤولية الجنائية من ٧ سنوات إلى ١٤ سنة، وحظر الممارسات المتبعة التي تشمل الاسترقاق.

٥ - وبالنسبة لجهود مكافحة أسوأ أشكال تشغيل الطفل، فإن غانا ترحب باعتماد منظمة العمل الدولية للاتفاقية رقم ١٨٢، وتقدر بالغ التقدير التمويل المقدم من النرويج وفنلندا إلى منظمة الأمم المتحدة للطفولة

(اليونيسيف) لتوعية الجمهور باحكام الصك الجديد. وينبغي أيضا العمل على المزيد من الترويج الإعلامي لاتفاقية حقوق الطفل.

٦ - **السيدة أبونتي دي زاكلين** (فنزويلا): قالت إن الدفاع عن حقوق الطفل كان دائما مسألة تتسم بالأولوية لدى فنزويلا، وأنه تم بذل جهود مطردة لجعل التشريعات متفقة مع اتفاقية حقوق الطفل. وفي عام ١٩٩٨، صدر قانون حماية الأطفال والمراهقين بوصفه جزءا من مبادرات ترمي إلى ضمان حقوق الطفل في الهوية وتحسين وضعه الاجتماعي والتعليمي والقانوني.

٧ - وأضافت أنه يجري وضع دستور جديد يمنح وضعا دستوريا لحقوق الإنسان. وفي أعقاب حوار بين المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني حول أفضل وسيلة للنهوض بحقوق الإنسان واحترامها،تم التوصل إلى نتائج بشأن حقوق الطفل. وتشكلت لجان للأطفال والمراهقين في المراكز التعليمية بغية إثارة اهتمامهم وإدراج آرائهم في صياغة الدستور، وفقا للمادة ١٢ من الاتفاقية.

٨ - وقالت إن المعهد الوطني للطفل الذي يعمل تحت إشراف وزارة العمل والأسرة، والمسؤول عن حماية الطفل في فنزويلا، أنشأ شبكة من المنظمات المجتمعية والشركات الخاصة والحكومات المحلية لتقديم الخدمات إلى الأطفال والمراهقين المعرضين لأخطار اجتماعية بالغة، ودعم دور الأسرة.

٩ - وذكرت أن فنزويلا تدرك مدى الأهمية البالغة للالتزام المتعلق بالطفل، وتؤكد من جديد دعمها لأعمال الأمم المتحدة في حل المشكلات التي تتعلق بالطفل.

١٠ - **السيد حسين** (المراقب عن منظمة المؤتمر الإسلامي): أعرب عن أمله في أن يكون تحديد العقد الأول من الألفية القادمة بوصفه العقد الدولي لثقافة السلام واللا عنف لأطفال العالم، أكثر من مجرد أمر رمزي. وينبغي طرح السؤال عن مدى إنجاز أهداف اتفاقية حقوق الطفل. وقال إنه مع بدء الألفية الجديدة، ينبغي إعادة النظر بدقة في الخطط علىالأصعدة الوطنية والإقليمية والعالمية.

١١ - وأضاف أن منظمة المؤتمر الإسلامي ومختلف الهيئات المنتسبة إليها تدرك مدى الصعوبات التي تؤثر على غالبية أطفال العالم. ومع الاعتراف بأن الحل يكمن في التنمية الاقتصادية والاجتماعية السريعة، فإن منتديات المنظمة ذات الصلة بالموضوع تركز على المصالح الخاصة بالطفل. فقد طالب المؤتمر الإسلامي الرابع والعشرون لوزراء الخارجية، المعقود في جاكارتا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، دوله الأعضاء بتوفير عناية خاصة لاحتياجات الطفل والمرأة، وخاصة من خلال إعلان توافر فترات هادئة أثناء الصراعات المسلحة وممرات للسلام تسمح بمرور تموينات الإغاثة؛ وعن طريق النهوض بالخدمات الصحية والتطعيم ضد الأمراض، وتحريم صناعة الألغام البرية وتخزينها واستيرادها واستعمالها، وهي سلاح ضحاياه من النساء والأطفال بصفة رئيسية.

١٢ - وقال إن مؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي تتشاور وتتعاون مع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك اليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة العمل الدولية، واليونسكو، بهدف المواءمة بين برامج التعاون التقني في الدول الأعضاء من أجل النهوض برفاهية الطفل ونموه الصحي. ونظرا للقيود المتعلقة بالموارد، فهي تسعى إلى تلافي الازدواجية وتحقيق التكامل الأمثل. وإن المشاورات الأخيرة مع اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان، تدعو إلى التفاؤل على الرغم من أنها ما زالت في مراحلها الأولى.

١٣ - **السيد رحوله** (المراقب عن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر): أكد حق الطفل في حياة كريمة تبدأ في الأسرة. ولحماية حقوق الطفل، من واجب الحكومات إنشاء مجتمعات عادلة اقتصاديا وسليمة بيئيا وتوفير السلامة البدنية والعقلية لشعوبها والرفاهية للأسر. وإن نجاح الجهود الدولية يتوقف على التزام جهات اتخاذ القرار بالسلام.

١٤ - وأضاف أن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر يؤمن بالعمل. إذ تقدم جمعياته الوطنية وعددها ١٧٦ المساعدة إلى أعداد متزايدة من ضحايا الكوارث الطبيعية وغيرهم من الأفراد الضعفاء؛ وأن جهودها على الصعيد المحلي لا تحظى دائما بتغطية إعلامية. وذكر أن الأطفال يمثلون نسبة كبيرة من المحتاجين وينبغي إعطاء الأولوية لرفاهيتهم وجعلها جزءا لا يتجزأ من استراتيجيات المساعدة الإنسانية والتأهب. وفضلا عن ذلك، ينبغي النهوض بالمزيد من إعادة التأهيل النفسي والاجتماعي لضحايا الكوارث أو الصراعات، وخاصة بالنسبة للأطفال، وإعطاء أولوية لجمع شمل الأسر. وسوف تسعى حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر أيضا إلى تحسين صحة أطفال الشوارع في العالم والنهوض بوضعهم الاجتماعي، وهؤلاء عددهم بالملايين في الوقت الحاضر. وفضلا عن ذلك، ينبغي رصد أثر العقوبات الاقتصادية على النساء والأطفال وأن يتخذ المجتمع الدولي إجراءات مناظرة.

١٥ - **السيد علائي** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن مرحلة الطفولة من الأهمية بالنسبة لنمو الأفراد على نحو يجعل من الجوهري توفير عناية فائقة لشواغل الأطفال. وأضاف أن وفده يتطلع إلى الانتهاء من وضع مشاريع البروتوكلات الاختيارية بشأن الطفل في وقت مبكر ويحث على تقديم الدعم من أجل زيادة أعضاء لجنة حقوق الطفل.

١٦ - وقال إن جمهورية إيران الإسلامية اعتمدت أهدافا إنمائية من أجل الطفل كجزء من جهودها لتنفيذ الاتفاقية. وأن البرامج التي بدأ تنفيذها مؤخرا تولي حماية خاصة للأطفال الفقراء والأيتام. ويجري أيضا بذل الجهود لسد الثغرات التشريعية بالنسبة لوضع الطفل. وتواصل جمهورية إيران الإسلامية استضافة عدد قياسي من اللاجئين وتوفر خدمات التعليم والصحة بالمجان لنمو ٠٠٠ ١٠٠ من الأطفال اللاجئين الأفغان و ٠٠٠ ٢٥ من الأطفال اللاجئين العراقيين.

١٧ - وقال إنه مما ينذر بالخطر أن بيع الأطفال أصبح يدر قدرا من الأرباح أكبر مما يدره الاتجار بالمخدرات وأنه يحتل الآن المرتبة الثانية بعد تجارة السلاح. وأن عدم كفاية بعض النظم القانونية المحلية وآليات الاستجابة

أمر يبعث على شديد القلق. وينبغي في واقع الأمر أن يحظى منع استغلال الأطفال واستخدامهم في إنتاج المواد الإباحية وفي سياحة الجنس، بالأولوية في جدول أعمال الألفية الجديدة. كما أن استغلال الأطفال في أنشطة غير مشروعة مثل الاتجار بالمخدرات أمر موضع قلق دولي. وتتحمل الأسر والسلطات المدرسية ومنظمات مكافحة المخدرات مسؤولية خاصة لإبقاء الأطفال والشباب بعيدا عن الجريمة المتعلقة بالمخدرات.

١٨ - ومضى يقول إن الأطفال في حالات الصراع، في أكثر من ٥٠ بلدا، يقتلون عمدا، ويتعرضون لإطلاق النار، ويتيتمون ويتشردون. لذلك تعلق جمهورية إيران الإسلامية أهمية كبرى على قيام الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراع المسلح بزيارات إلى البلدان. ويمكن أيضا الأخذ بآليات الرصد في الحالات الخطيرة للبلدان التي تمزقها الحروب. ويتعين علىالمجتمع الدولي اتخاذ إجراءات لوقف استهداف الأطفال بدون قصاص، وخاصةفي أفغانستان، حيث المعاملة البغيضة للنساء، والأطفال على أيدى الطلبان تثير قلقا بالغا.

١٩ - وقال إنه على الرغم من أن الفقر وانعدام التعليم يوفران تربة خصبة لإستغلال الأطفال، فإن التحدي الرئيسي الذي يواجه المجتمع الدولي يتمثل في هبوط القيم الأخلاقية والروحية في بعض المجتمعات، وتفكك الأسر وقيام وسائط الإعلام وشبكة الإنترنت بنشر صور عن الجنس والعنف.

٢٠ - **السيد بلينغا - ايبوتو** (الكاميرون): قال إن الأطفال في افريقيا موضع اعتزاز من الناحية التقليدية. وأنه في الآونة الأخيرة فقط، ونتيجة للعولمة والاتجاهات الاقتصادية السلبية والصراعات المسلحة، أصبحت قضايا الأطفال تتسم بالمشاكل وأصبح حقهم في الحياة يتهدده الخطر. وأضاف أن الكاميرون تدعم كافة الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة نيابة عن الطفل، ومن بينها قرار الجمعية العامة ١٢٨/٥٣ بشأن حقوق الطفل. وقال إن مشروعي البروتوكولين الاختياريين بشأن بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية وبشأن إشراك الطفل في الصراع المسلح يلقيان الترحيب أيضا. ومن الأمور موضع التقدير بصفة خاصة أعمال اليونيسيف لتحسين وضع الطفل الافريقي.

٢١ - وقال إن الكاميرون، من جانبها، تقف موقفا صارما في التزامها بتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل. وأن استمرار الارتفاع في معدل وفيات الأطفال موضع قلق بالغ، وكذلك أثر المشكلات الناشئة على الأطفال، مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتعاطي المخدرات، والانحراف والتشرد. وينبغي للمجتمع الدولي أن يضاعف أعماله لمكافحة الفقر الذي يمثل السبب الجذري لانتهاكات حقوق الطفل.

٢٢ - **السيد أوتونو** (الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراع المسلح): علق على الموضوعات المطروحة أثناء النقاش، وقال إن ولايته تشمل حماية الطفل في كل مرحلة من مراحل الصراع المسلح، قبل نشوبها وأثنائها وفي أعقابها. ومن الأمور الحيوية الاستجابة للكثير من مظاهر معاناة الطفل في حالات الصراع المسلح. ولابد للمجتمع الدولي أن يستجيب لحالات المعاناة المماثلة في كل مكان.

٢٣ - وقال إن دوره هو دور الداعية والحفاز والمشجع والداعي إلى عقد الاجتماعات وتسهيل انعقادها. وعلى هذا الأساس يعتمد على الشركاء التنفيذيين في تنفيذ جدول الأعمال، وموافاة مكتبه بما يلزم من معلومات ورصد المتابعة القطرية للالتزامات.

٢٤ - وأضاف أنه سعى، كجزء من ولايته، إلى مزيد من التعاون على عدد من المستويات ضمن منظومة الأمم المتحدة والأمانة العامة، بما في ذلك من خلال المشاورات الثنائية مع الشركاء الرئيسيين. وأنه جعل من أولوياته تطوير تعاون قوي مع المنظمات الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمعات الدينية. وقال إن قضايا وبرنامج كل زيارة قطرية تتشكل بالتشاور الوثيق مع الفريق القطري التابع للأمم المتحدة في إطار التنسيق العام للمنسق المقيم أو الممثل الخاص. وأن مكتبه يعمل بشكل وثيق أيضا مع لجنة حقوق الطفل ويتعاون مع عدد من الشركاء بشأن مسائل الأسلحة الصغيرة والمشردين داخليا. وللوفود دور هام في ترجمة الأقوال عن التعاون إلى أفعال.

٢٥ - وقال إنه من المأمول أن تكون ولايته قد زادت من الوعي بحالة الأطفال في الصراع المسلح وأن يؤدي هذا الوعي إلى غضبة دولية واتخاذ إجراءات. إن المسألة ليست فقط في تدشين عصر لتطبيق القواعد الدولية وإنما في تحقيق هذا التطبيق. وأضاف أنه يسعى أيضا إلى إيقاظ الوعي بأهمية القواعد الدولية التي تقضي بحماية الطفل. ومن الضروري أن تكون حماية الطفل ورفاهيته موضع مناقشة منتظمة في مفاوضات السلام وإدراجها في اتفاقات السلام، حتى يمكن أن يكون الطفل في محور الاهتمام في حالات ما بعد انتهاء الصراع. وأشار إلى أنه اتخذ مبادرات أيضا للاستجابة للقضايا العابرة للحدود التي تمس الطفل وبناء قدرات محلية لحماية الطفل والدعوة إلى حمايته. وبينما يتعين احترام اختصاصات مختلف الأجهزة التفاوضية التابعة للأمم المتحدة، فإن الأعمال الوحشية الواسعة الانتشار التي يتعرض لها الأطفال في الصراعات المسلحة ينبغي أن تكون في محور اهتمام مجلس الأمن، وخاصة الأعمال البغيضة التي ترتكب ضد الأطفال كنتيجة مباشرة لانهيار السلام والأمن. وأعرب عن أمله في أن تمتد آثار جهوده إلى ما بعد فترة ولايته.

البند ١١٣ من جدول الأعمال: برنامج أنشطة العقد الدولي للسكان الأصليين في العام (A/54/487)

٢٦ - **السيد نديايي** (المدير بمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان): قدم للبند الوارد ملخص له في تقرير الأمين العام بشأن برنامج أنشطة العقد الدولي للسكان الأصليين في العالم (A/54/487)، واسترعى الانتباه إلى ورقة غرفة المؤتمرات المتعلقة بذلك والتي ستصدر لاحقا تحت الرمز A/54/487/Add.1.

٢٧ - **السيد خانال** (نيبال): قال إن أهداف العقد الدولي للسكان الأصليين في العالم مازالت مرواغة عند منتصف العقد. ونيبال، بوصفها بلدا متعدد الأصول الإثنية ومتعدد اللغات ومتعدد الثقافات، قد أيد على الدوام جهود منظومة الأمم المتحدة لتحسين الحالة العامة للسكان الأصليين، ويدرك المشكلات والتحديات التي تواجههم. ويؤكد دستور مملكة نيبال على النهوض بمصالح الفئات والمجتمعات المتخلفة اقتصاديا واجتماعيا، وينص بصفة خاصة على تعليمهم وصحتهم وعمالتهم. وتهدف الحكومة، في خطتها الخمسية الحالية، إلى القضاء على الظلم الاجتماعي

والفقر والبطالة فيما بين السكان الأصليين. ومن ناحية أخرى، تنطوي سياستها الطويلة الأجل على تهيئة بيئة تعزز الإشراك الفعال للسكان الأصليين والجماعات الإثنية في التنمية.

٢٨ - وقال إن القوميات تشكل ثلث مجموع السكان في نيبال: ومن الواضح أن التنمية الوطنية سوف تتعذر بدون معارف ومهارات وقدرات قطاع كبير من السكان. وقد شكلت الحكومة لجنة وطنية من أجل تنمية القوميات، تهدف إلى تمكين السكان الأصليين من خلال اللامركزية والتنمية المحلية واستخدام الموارد البشرية والتنمية. وهي تشجع أيضا المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني بصفة عامة على تنفيذ برامج لصالح السكان الأصليين.

٢٩ - **السيدة ميلبا بريا** (المكسيك): قالت إن التنوع الثقافي في المكسيك هو أحد أكبر ثرواتها وهو مكرس في الدستور. ويقيم على أراضي المكسيك أكبر حشد للشعوب الأصلية وأكثرها تنوعا في القارة الأمريكية. ويبلغ تعدادهم ١٠ ملايين نسمة ويتحدثون بأكثر من ٦٠ لغة مختلفة. ولكل جماعة إثنية هياكلها التنظيمية، والبعض يشكلون قبائل والبعض الآخر يشكلون مجتمعات محلية. ولا يوجد حاليا هياكل تضم جميع المتكلمين بأي لغة واحدة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن كل منطقة لديها مبدؤها الخاص بملكية الأرض، بصفة جماعية أو فردية، وبحماية الدستور. والمناطق التي يقيم فيها السكان الأصليون معظمها مناطق ريفية قليلة الكثافة وتتطلب جهودا كبيرة لتزويدهم بالخدمات.

٣٠ - وقالت إن هذا التنوع يستبعد أي نهج وحيد، وأن رسم سياسات عامة يشكل تحديا. وتعترف الحكومة بالتركة التاريخية من الظلم. وتدرك أن الاهتداء إلى حل يتوقف على فهم عميق لحياة السكان الأصليين. غير أنها تواجه التحديات المادية بعزم وإبداع.

٣١ - وأضافت أنه تم اتخاذ تدابير مختلفة في السنوات الأخيرة. وأُجريت دراسة استقصائية عن العمالة في مناطق السكان الأصليين شملت مؤشرات للمهنة والعمالة الناقصة والعمالة. ومن شأن تعداد عام ٢٠٠٠ الذي سيشمل مفهوم التحديد الذاتي للأصل الإثني، أن يوفر معارف جديدة عن الخصائص الاجتماعية الديموغرافية للسكان الأصليين في المكسيك. وبالإضافة إلى ذلك، توخي برنامج وطني للمناطق ذات الأولوية تنسيق التنمية بمشاركة جميع مستويات الحكم والمجتمع المدني.

٣٢ - وبالإضافة إلى ذلك، استهدف برنامج للتعليم والصحة والغذاء، بدأ في عام ١٩٩٧، تقييم أسباب الفقر وتزويد الأسر بأدوات ومهارات لتنمية قدراتهم. وقد قدم المساعدة إلى مليونين من الأشخاص تقريبا، معظمهم في مناطق السكان الأصليين. وتوفرت لدى ١,٥ مليون طفل من السكان الأصليين إمكانية الحصول على تعليم أساسي ثنائي اللغة وثنائي الثقافة، وتم نشر مليون كتاب مدرسي بأربعين لغة أصلية. وفضلا عن ذلك، هناك ٢٤ محطة إذاعية موجهة للسكان الأصليين تذيع برامج باثنتين وثلاثين لغة أصلية وباللغة الأسبانية، ويصل تعداد جمهورها إلى ٥ ملايين شخص وتقدَّم المِنح مباشرة إلى المنظمات المجتمعية للسكان الأصليين من أجل تنفيذ المشاريع في مجالات حقوق الإنسان، وإقامة العدل، وحفظ ونشر التراث الثقافي للبلد، وتوفير فرص العمالة. وتشمل الجهود الوطنية لنشر الاعتراف بالفوارق الثقافية تدابير لتشجيع السكان الأصليين على استشارة الحكومة.

٣٣ - وقالت إنه تمشيا مع اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن السكان الأصليين والقَبليين (رقم ١٦٩)، تم إصلاح الإطار القانوني الوطني نيابة عن السكان الأصليين، وإن الكونغرس يدرس حاليا مختلف الإصلاحات الدستورية بشأن حقوق وثقافة السكان الأصليين. وتم إصلاح قوانين اتحادية تتعلق بالتعليم وحيازة الأرض وإقامة العدل والبيئة والحراجة وحقوق المؤلفين. وعلى مستوى الدولة، قامت نصف الولايات التي تتكون منها البلد بإصلاح قوانينها بحيث تشمل مشاركة السكان الأصليين في الشؤون السياسية وإقامة العدل.

٣٤ - وأضافت أنه تم وضع برنامج وطني لحقوق الإنسان في عام ١٩٩٨، يؤكد على حقوق الإنسان للسكان الأصليين. وتم أيضا إنشاء مكتب خاص للمدعي العام ومركز للتشاور حول شؤون السكان الأصليين. وتقدم الحكومة أنواعا مختلفة من المساعدات في الإجراءات القضائية التي تشمل أفرادا من السكان الأصليين.

٣٥ - وعلى الصعيد الدولي، تدعم المكسيك قضايا السكان الأصليين، بما في ذلك إعداد مشروع الإعلان المتعلق بحقوق السكان الأصليين وإنشاء محفل دائم للسكان الأصليين من شأنه تعزيز الاحترام والتفاهم بين السكان الأصليين وغير الأصليين. وترى المكسيك أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تدمج الحقائق المتعلقة بالسكان الأصليين في برامجها. وأن إدانة المظالم ليست هدفا في ذاتها، بل ينبغي أن تصبح وسيلة للبحث عن حلول. وأن يشكّل احترام حق السكان الأصليين في التعددية والتنمية الذاتية أحد التحديات الكبرى للمجتمع الدولي. وينبغي أن يستند قيام علاقة جديدة بين الحكومة والمجتمع والسكان الأصليين إلى احترام حقوقهم المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وإلى الحوار السلمي.

٣٦ - **السيد بتريلا** (الأرجنتين): أكد الأهمية التي يعقدها وفده على قضايا السكان الأصليين. وقال إن حكومته تعمل على كفالة الاحترام الكامل لحقوق السكان الأصليين في مجالات ملكية الأرض والإسكان والبيئة والأملاك المجتمعية، وعملت على تسهيل حصول المجتمعات الأصلية على وضع قانوني الأمر الذي ييسر ملكية الأرض. وفي مجال التعليم، تمثل ثنائية اللغة والثقافة أولوية، وتم منذ عام ١٩٩٣ الاضطلاع ببرامج خاصة لتعزيز احترام ثقافة السكان الأصليين، وتحسين حصولهم على التعليم وتقديم منح دراسية للطلبة من السكان الأصليين. وثمة اعتراف واسع النطاق بالإسهام الغني للغات الأصلية في اللغة الأسبانية التي تتحدث بها الأرجنتين.

٣٧ - وقال إن ممثلا لشعب "مابوش"، شارك مع وفده في الاحتفال باليوم الدولي للسكان الأصليين المقام في المقر في آب/أغسطس ١٩٩٩، حيث أدلى وفده ببيان عن الدين الذي يدين به المجتمع الأرجنتيني لمجتمعاته الأصلية. وأضاف أن الإصلاح الدستوري لعام ١٩٩٤ ينص بوضوح على احترام حقوق السكان الأصليين.

٣٨ - وأشار إلى أن وفده سيواصل العمل على تعزيز التعاون الدولي لحل مشكلات السكان الأصليين ودعم أعمال منظومة الأمم المتحدة في هذا الشأن. وقال إنه سيتابع باهتمام كبير المناقشات الجارية في الفريق العامل المعني بمشروع إعلان بشأن حقوق السكان الأصليين ويؤيد إنشاء محفل دائم للسكان الأصليين في وقت مبكر مع منظومة الأمم المتحدة.

٣٩ - **السيدة فوروبييلكي** (السويد): تحدثت نيابة عن بلدان الشمال الأوروبي (أيسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا والنرويج) وقالت إنه مازال يتعين القيام بالكثير من أجل تنفيذ أهداف العقد الدولي للسكان الأصليين في العالم. وأن الشراكة في العمل، وهي موضوع العقد، ضرورية لحل المشكلات التي تواجه السكان الأصليين في إنحاء العالم. وأضافت أن هناك حاجة إلى تعزيز قيام علاقات جيدة بين الدول والسكان الأصليين، تستند إلى الاحترام والتفاهم المتبادلين، فضلا عن احترام حقوق الإنسان، وتشجيع التعاون فيما بين السكان الأصليين أنفسهم. وقالت إن بلدان الشمال الأوروبي تلتزم بالعمل على الصعيدين الدولي والوطني لتحقيق هدف العقد. ورحبت بتقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (A/54/487) بشأن أنشطة منظومة الأمم المتحدة خلال النصف الثاني من العقد وأعربت عن أملها في استمرار التقدم.

٤٠ - وقالت إن إنشاء محفل دائم للسكان الأصليين في منظومة الأمم المتحدة سيكون أداة هامة للتنسيق وتبادل المعلومات بين السكان الأصليين أنفسهم وكذلك بين السكان الأصليين والدول، وسوف يعزز التعاون ويتلافى الازدواجية في منظومة الأمم المتحدة. لذلك فهي ترحب بإعادة إنشاء الفريق العامل المخصص وقالت إنها تأمل في أن يقدم مقترحات عملية بشأن إنشاء محفل دائم لدى انعقاد الدورة القادمة للجنة حقوق الإنسان. وحثت جميع السكان الأصليين والدول على المشاركة في تبادل الآراء بغية وضع مقترحات واقعية، مع أخذ الشراكة في العمل في الاعتبار.

٤١ - وقالت إنه تحقق بعض التقدم في وضع مشروع إعلان بشأن حقوق السكان الأصليين ولكن مازالت هناك كثير من الصعوبات. وأعربت عن أملها في أن يبدي كل من السكان الأصليين والحكومات في الاجتماعات المقبلة للفريق العامل مرونة وتشاركا حقيقيا في الاتفاق على الأحكام الموضوعية لمشروع الإعلان. وأعادت تأكيد التزام بلدان الشمال الأوروبي بالعمل بنشاط من أجل الإعداد لإعلان يسهم في النهوض بحقوق السكان الأصليين في أنحاء العالم.

٤٢ - وقالت إن بلدان الشمال الأوروبي تؤيد بقوة إدراج القضايا المتعلقة بالسكان الأصليين في منظومة الأمم المتحدة وسوف تواصل العمل لتخفيف حدة المشكلات التي تواجه السكان الأصليين في العالم، ثم حثت الوكالات التي لم تتخذ بعد خطوات عملية في هذا الاتجاه على أن تفعل ذلك. وقالت إن بلدان الشمال الأوروبي سوف تواصل الإسهام في صندوق التبرعات للعقد الدولي وصندوق التبرعات للسكان الأصليين، وحثت الدول الأخرى على أن تحذو حذوها.

٤٣ - وقالت إن تهيئة بيئة تمكينية لاحترام ثقافات "السام" و "الانويت" والحفاظ عليها تمثل هدفا مشتركا لبلدان الشمال الأوروبي. وقد أقام هؤلاء السكان الأصليون تعاونا عبر الحدود يرسي أساسا لتنمية ثقافاتهم ويذكي الوعي العام. وتلقى حقوقهم حماية أفضل من أي وقت مضى. وعلى سبيل المثال، وافقت برلمانات "السام" في السويد وفنلندا والنرويج في عام ١٩٩٧ على إضفاء الطابع المؤسسي على تعاونهم داخل مجلس برلماني جديد للسام. ولاحظت أيضا أن غرينلاند قد تمتعت بحكم ذاتي منذ عام ١٩٩٧ وأن لديها بالإضافة إلى ذلك مقعدين في البرلمان الدانمركي.

٤٤ - وأكدت أنه ينبغي أن يمثل العقد نقطة انطلاق للمجتمع الدولي نحو حماية حقوق السكان الأصليين وتحسين حالتهم في إنحاء العالم.

٤٥ - **السيد لاك** (استراليا): أكد من جديد دعم وفده لجهود الأمم المتحدة لحماية حقوق السكان الأصليين، وخاصة الجهود التي تبذلها الوكالات المتخصصة لتقديم مساعدة عملية وتحسين التنسيق وإنجاز البرامج.

٤٦ - وأضاف أن إحدى أولويات حكومته الرئيسية تتمثل في إنهاء الحرمان الاجتماعي والاقتصادي الذي يواجهه سكانها الأصليون، وتحقيقا لذلك، أقر البرلمان في آب/أغسطس ١٩٩٩ اقتراحا تاريخيا بالتوفيق يعرب فيه عن أسفه العميق للمظالم والصدمات التي نزلت بالسكان الأصليين، وأكد من جديد الالتزام بالتوفيق كأداة وطنية هامة. وقال إن هذا الاقتراح استُقبل استقبالا جيدا من جانب كثير من زعماء السكان الأصليين.

٤٧ - وأضاف أنه تم أيضا اتخاذ مبادرات عملية. وقامت الحكومة منذ أوائل السبعينات بشراء أراضٍ مملوكة ملكية خاصة لصالح المجتمعات الأصلية وتم نقل الأراضي الحكومية إلى سيطرة السكان المحليين. ونتيجة لذلك، فإن ١٥ في المائة من أراضي القارة الاسترالية يملكها أو يسيطر عليها السكان الأصليون، الذين يمثلون ٢ في المائة فقط من السكان. وبالإضافة إلى ذلك، اعترفت قرارات المحاكم والتشريعات التكميلية منذ عام ١٩٩٢، باستمرار حقوق السكان الأصليين في امتلاك أراضيهم التقليدية والتمتع بها.

٤٨ - غير أنه على الرغم من التقدم في ملكية الأرض، ظل السكان الأصليون الفئة الأكثر حرمانا داخل المجتمع الاسترالي في مجالات الصحة والأجل المتوقع والإسكان والدراسة وظروف المعيشة. ومن ثم خصصت الحكومة مبلغا قياسيا قدره ٢,٢ بليون دولار استرالي لقضايا السكان الأصليين في السنة المالية الجارية، بالإضافة إلى البرامج المتوفرة للاستراليين الأصليين بوصفهم أعضاء في الجمهور العام إلى جانب الأموال المخصصة للسكان الأصليين على جميع مستويات الحكومة. وسوف يتركز الإنفاق على المجالات الرئيسية للصحة والإسكان والتعليم والعمالة، وذلك وفقا للهدف الرئيسي المتمثل في تحقيق الانتقال من التبعية في الرفاهية إلى التنمية الاقتصادية والاعتماد على الذات.

٤٩ - وقال إن تدابير عملية أُحسن توجيهها قد نجحت في تحسين حالة السكان الأصليين في مجالات مثل وفيات الرُّضع والالتحاق بالمدارس والعمالة الفنية والإسكان، وأن المجتمعات الأصلية تشارك في التنمية وتنفيذ السياسات الحكومية التي تتعلق بهم. وعلى سبيل المثال، فإن لجنة سكان جزر مضيق توريس الأصليين، وهي بمثابة المستشار الأول للحكومة في المسائل المتعلقة بالسكان الأصليين وتسيطر على نصف النفقات السنوية للحكومة في شؤون السكان الأصليين، وهي إدارة حكومية لا يشرف عليها وزير وإنما مجلس من السكان المحليين أعضاؤه من المنتَخبين شعبيا. كما أن المئات من المنظمات الأخرى للسكان الأصليين تقوم بدور في تنمية وتنفيذ البرامج المتعلقة بالسكان الأصليين، ولدى كثير من المجتمعات الأصلية سلطات الحكم المحلي على الأراضي التي يمتلكونها ويسيطرون عليها.

٥٠ - وأكد أن التوفيق يتطلب التزاما متواصلا من جانب الاستراليين الأصليين وغير الأصليين بالعمل معا لتحقيق مستقبل أفضل لشعب استراليا الأول ومن ثم إثراء الأمة بأسرها. وهناك دليل قاطع على أن الأمة تتحرك نحو ذلك الهدف.

٥١ - **السيدة بيوكو** (أوكرانيا): قالت إن حماية وتعزيز حقوق السكان الأصليين والأقليات القومية يسهمان في استقرار المجتمعات المتعددة الإثنيات وفي تنميتهم الدينامية السلمية. وإن هذه المسألة ترتبط مباشرة بالأمن الوطني والإقليمي والعلاقات الطيبة بين الدول.

٥٢ - وأضافت أن تحقيق الأهداف الطموحة وإن كانت واقعية للعقد الدولي للسكان الأصليين في العالم لن يحل فحسب المشكلات التي يواجهها السكان الأصليون وإنما يسهم أيضا إسهاما كبيرا في التعايش السلمي بين الشعوب والأقليات القومية والجماعات الإثنية. وسوف يتوقف النجاح على التخطيط والتنسيق والتعاون على نحو فعال بين جميع الأطراف المهتمة بالأمر. وسوف يكون لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، بوصفها المنسق للعقد، دور هام في ذلك الشأن.

٥٣ - وبالنسبة للهدف الرئيسي للعقد، قالت إن الفريق العامل المعني بإعداد مشروع إعلان بشأن حقوق السكان الأصليين، قد أحرز قدرا من التقدم ولكن مازال هناك عدم توافق في الآراء بشأن عدد من المبادئ.

٥٤ - وقالت إن وفدها أكد على الدوام الحاجة إلى تصنيف الجماعات الإثنية من أجل تسهيل السياسات الوطنية المتعلقة بحقوق الأقليات القومية والسكان الأصليين، ويرى أنه ينبغي لمشروع الإعلان أن يضع تمييزا بين فئتين من السكان الأصليين، فئة الذين يباشرون طريقة قَبلية للحياة في معازل متفرقة، وفئة الذين يندمجون في بقية المجتمع. وينبغي أيضا للإعلان أن يحظر حظرا باتا أي أعمال تخل بالسلامة الإقليمية أو الوحدة السياسية والاستقرار في الدول ذات السيادة.

٥٥ - وحثت الفريق العامل على تجنب تسييس المسألة، وقالت إنها تؤيد بقوة الاقتراح الذي قدمته مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والذي يقضي بوجوب عقد مشاورات إقليمية بين الحكومات والسكان الأصليين، بمساعدة المفوضية، وذلك لمناقشة مشروع الإعلان بوصف ذلك جزءا من الجهود المشتركة المبذولة لوضع وثيقة شاملة وفعالة بشأن حقوق السكان الأصليين.

٥٦ - وقالت إن وفدها يؤيد أيضا إنشاء محفل دائم للسكان الأصليين ضمن منظومة الأمم المتحدة. وإنه ينبغي للفريق العامل المخصص أن يأخذ في الاعتبار الخبرة القائمة والتعليقات التي أدلت بها الحكومات والوكالات المتخصصة ومنظمات السكان الأصليين والفريق العامل المعني بالسكان الأصليين، وذلك لأن النهج التعاوني هو وحده الذي يتيح إنشاء هيئة فعالة وذات كفاءة.

٥٧ - وأعربت عن أسفها لأنه على الرغم من وجود عدة تعريفات ومواصفات للسكان الأصليين في مختلف الوثائق الدولية، فإن أيا منها لا يشمل التنوع القائم في السكان الأصليين في العالم. لذلك فإن كثيرا من الحكومات تميل إلى البحث عن حلول في سياق إطارها الوطني والدستوري والتاريخي وتجربة البلدان الأخرى.

٥٨ - وقالت إن أوكرانيا، منذ أن أصبحت دولة مستقلة، دأبت على حماية حقوق السكان الأصليين والجماعات القومية والمواطنين، بمن في ذلك الذين تضرروا من الأحداث التي وقعت في الماضي. وكثير من المبعدين السابقين وأبنائهم وأحفادهم يعودون الآن إلى مساقط رأسهم التاريخية، وتسعى حكومتها إلى ضمان عودتهم وإدماجهم بيسر وسلام في المجتمع دون النيل من حقوق المقيمين الموجودين. وأعربت عن أملها في أن يسهم المجلس الاستشاري المنشأ حديثا لتتار القرم في القضاء على العقبات وفي إقامة حوار بنّاء بين الحكومة وتتار القرم من أجل التوصل إلى حل كامل لمشكلات إعادة توطين العائدين إلى منطقة القرم. وأعربت أيضا عن امتنانها للتعاون والمساعدة اللذين قدمتهما مختلف المنظمات الدولية في هذا المجال.

٥٩ - **السيدة دي فليش** (فنزويلا): أكدت أهمية العقد الدولي للسكان الأصليين في العالم بوصفه إطارا لحماية حقوقهم وزيادة الوعي لا بمشكلاتهم فحسب وإنما أيضا بمساهماتهم في المجتمع. وأعربت عن ارتياحها للتقدم الذي أحرزه الفريق العامل المكلف بوضع إعلان بشأن حقوق السكان الأصليين. وقالت إنه في ضوء التزام المجتمع الدولي بأهداف العقد، ينبغي استمرار بذل الجهود من أجل التوصل إلى اتفاق حول أفضل السبل لضمان حقوق السكان الأصليين، مع الأخذ في الاعتبار ما بينهم من تنوع فضلا عن العوامل التاريخية والقانونية.

٦٠ - وقالت إنها أخذت علما بتقرير الأمين العام عن برنامج أنشطة العقد الدولي للسكان الأصليين في العالم (A/54/487)، وأكدت أهمية الدور التنسيقي الذي يقوم به فريق مشروع السكان الأصليين المنشأ في مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وأعربت عن ارتياحها أيضا للجهود التي تبذلها الوكالات المتخصصة والمؤسسات المالية والبرامج التنفيذية لتحسين ظروف معيشة السكان الأصليين، وخاصة في البلدان النامية.

٦١ - وأشارت إلى أن الإجراءات الوطنية ضرورية لضمان نجاح العقد، وقالت إن مسائل السكان الأصليين قد أهملها مقرري السياسات لفترة طويلة ولكنها أصبحت معترفا بها الآن بوصفها ضرورية لتحديث المجتمع وتعزيز سيادة القانون والتكامل الاجتماعي. وأضافت أنه يوجد في فنزويلا ممثلون للسكان الأصليين في الجمعية الوطنية، وقد أضيف فصل جديد إلى الدستور يتعلق بحقوق السكان الأصليين. وسوف يعترف بالتنظيم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للسكان الأصليين وبثقافتهم وتقاليدهم ولغاتهم وأديانهم وحقوق الملكية لديهم والحق في الصحة، وذلك كجزء من إنشاء مجتمع متعدد الأصول الإثنية ومتعدد الثقافات في فنزويلا. وسوف يكفل للسكان الأصليين الحق في مواصلة الأنشطة الاقتصادية التقليدية والمشاركة في الاقتصاد الوطني. وسوف تكفل الدولة للعاملين من السكان الأصليين الاستفادة بالكامل من قوانين العمل وسوف تقضي على جميع أشكال التمييز في الحصول على فرص للعمالة وظروف العمل. وسوف يكون التعليم مشتركا بين الثقافات وثنائي اللغة، مع مراعاة الاختلافات والقيم الاجتماعية والثقافية. وسوف تدعم الدولة الأنشطة الثقافية للسكان الأصليين. وسيكون لهم أيضا حقوق سياسية كاملة، بما في ذلك المشاركة في الجمعية الوطنية وفي الهيئات الاتحادية الأخرى التي

تشملهم. وفي المقابل، سيكون من واجب السكان الأصليين الإسهام بنشاط في الحفاظ على سلامة الدولة وسيادتها.

٦٢ - وأكدت من جديد التزام وفدها بقضية السكان الأصليين وقالت إن الهدف من العقد ينبغي أن يتمثل في تعزيز التعاون الدولي من أجل حل مشكلات السكان الأصليين، ويتعين أن تقوم المنظمات غير الحكومية ومنظمات السكان الأصليين أنفسهم بدور قيادي في هذه الجهود.

٦٣ - **السيدة باترسون** (نيوزيلندا): قالت إن بلادها تشجعت بما أُحرز من تقدم في إدماج الوعي بقضايا السكان الأصليين في برامج الأمم المتحدة وأنشطتها. غير أنه يلزم إجراء المزيد لكفالة التنسيق المستمر فيما بين الوكالات التي ينبغي أن تكثف جهودها بالتشاور مع السكان الأصليين، بما في ذلك تحديد مراكز لتنسيق الأنشطة المتعلقة بالعقد الدولي للسكان الأصليين في العالم مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وقالت إن نيوزيلندا تشترك بنشاط في أعمال وضع مشروع إعلان بشأن حقوق السكان الأصليين وإنشاء محفل دائم للسكان الأصليين في منظومة الأمم المتحدة. وفي حين أن التقدم نحو التوصل إلى مشروع إعلان متفق عليه مازال محدودا، فإن من الأمور المشجعة ازدياد مستوى مشاركة الدول. وينبغي لجميع المشاركين تكثيف جهودهم بحسن نية من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن الإعلان بحلول نهاية العقد.

٦٤ - وفي عام ١٩٩٦، أنشأت نيوزيلندا صندوقا للنهوض بأهداف العقد، بما في ذلك النهوض بلغة "المارو" وتعليمهم. وتم إنشاء لجنة من منظمات "المارو" الرئيسية لتنسيق هذه الجهود بالتشاور مع وزارة تنمية "المارو". وكان من الأعمال الهامة ترجمة الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان إلى لغة "المارو" وتوزيعها. وعقدت الحكومة في الآونة الأخيرة حلقة عمل مع "المارو" لمناقشة التقدم المحرز فيما يتعلق بمشروع الإعلان والمحفل الدائم المقترح.

٦٥ - وينبغي أن تسفر أنشطة العقد عن نتائج عملية بالنسبة للسكان الأصليين. ومن الأمور الحيوية تقييم البرامج عند منتصف العقد، وترحب نيوزيلندا بتقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بوصفها منسقة العقد. وقالت إن وفدها يرحب بالدلائل التي تشير إلى أن وكالات الأمم المتحدة تتوسع في علاقاتها مع جماعات السكان الأصليين. ويتطلع إلى تلقي المزيد من المعلومات عن الأنشطة التي تضطلع بها الدول ومناقشة المقترحات الرامية إلى تحقيق تقدم في النصف الثاني من العقد. وينبغي للدول أن تمنح المفوضية السامية كامل تأييدها في هذه المهمة الهامة، ومن المأمول أن يرسي الاستعراض الأساس اللازم للفترة المتبقية من العقد.

٦٦ - وقالت إن ثمة حاجة إلى قدر أكبر من التنسيق فيما بين الوكالات المتخصصة. ومازال يتعين على منظومة الأمم المتحدة أن تضطلع بأنشطة لتوعية الرأي العام العالمي فيما يتعلق بالعقد. ولضمان تنفيذ برنامج الأنشطة خلال النصف الثاني من العقد، من الضروري أن تتلقى المفوضة السامية التمويل الكافي من الميزانية العادية، والمساعدة الإدارية اللازمة والدعم من جانب الدول. وعليه فقد حثت جميع الدول على تخصيص موارد للإسهام في الاستعراض ومضاعفة جهودها لتحقيق أهداف العقد في نصفه الثاني. وقالت إن نيوزيلندا قدمت إلى

المفوضة السامية أخيرا استعراضها. لتنفيذ أنشطة العقد في منتصف المدة. وبالنسبة للفترة المتبقية من العقد، ينبغي توجيه عناية خاصة إلى الأنشطة المتعلقة بالتراث الثقافي للسكان الأصليين، بما في ذلك لغة "المارو".

٦٧ - **السيدة ريبيرو فيوتي** (البرازيل): قالت إن بلادها التي تضم ٢١٥ جماعة إثنية، تلتزم بتعزيز حقوق السكان الأصليين، وإنها عاقدة العزم على الحفاظ على هويتهم الاجتماعية والثقافية وضمان تمتعهم بحقوقهم بالكامل، وخاصة الحق في ملكية الأرض. وأضافت أن الأرض والبيئة السليمة ضروريان لضمان الأوضاع الصحية للتنمية المستدامة للسكان الأصليين. وعليه، مَنح دستور ١٩٨٨ جماعات السكان الأصليين "حقوقا أصلية" في الأرض التي يشغلونها من الناحية التقليدية. وقد خُصصت أكثر من ١١ في المائة من الأراضي الوطنية للاستعمال الدائم من جانب سكان البرازيل الأصليين. وتم الآن ترسيم حدود ثلاثة أرباع أراضي السكان الأصليين، وتواصل وكالات إنفاذ القانون إجلاء المنقبين عن الذهب وواضعي اليد عن المناطق التي تم ترسيم حدودها. ورافق هذا المجهود برامج تعليمية وصحية. وتعتزم حكومتها التوسع في هذه البرامج لتلبية الاحتياجات الخاصة للسكان الأصليين.

٦٨ - وقالت إن البرازيل تعقد أهمية خاصة على تنفيذ أنشطة برنامج العقد الدولي للسكان الأصليين في العالم وتشجع الوكالات ذات الصلة على اتخاذ خطوات ملموسة لتحقيق أهداف العقد. غير أن بلادها ليست مقتنعة بالحاجة إلى إنشاء محفل جديد للسكان الأصلين نظرا لأن توسيع نطاق ولاية الفريق العامل المعني بالسكان الأصليين يمكن أن يكون بديلا معقولا بدرجة أكبر. وينبغي أن يكون مشروع الإعلان المتعلق بحقوق السكان الأصليين مقبولا عالميا وواقعيا من الناحية السياسية. ولا يمكن أن تكون الخلفيات المتميزة والقانونية التي تحدد العلاقة بين مجتمعات السكان الأصليين والمجتمعات الوطنية ذريعة لعدم كفالة الشمولية لحقوق الإنسان. ولابد من وضع حلول خلاّقة بشأن عدد من المسائل الرئيسية، بما في ذلك الحاجة إلى كفالة الاحترام لتقاليد السكان الأصليين دون اللجوء إلى مفاهيم يمكن تأويلها على أنها تضر بالسلامة الإقليمية للدول.

٦٩ - **السيد نيكيفوروف** (الاتحاد الروسي): قال إن أهداف العقد هي في محور جهود حكومته لحماية حقوق ومصالح جماعاتها الصغيرة من السكان الأصليين. وإن وضع تشريعات اتحادية وإقليمية في هذا الشأن يمثل إحدى المشكلات الرئيسية التي يعالجها الاتحاد الروسي خلال العقد. ومن شأن القوانين التشريعية المعتمدة في السنوات الأخيرة التمكين من تحديد الميدان القانوني لتطوير أنواع تقليدية من النشاط الاقتصادي كأساس لكفالة مقومات الحياة للسكان الأصليين القليلين وتطوير الحكم المحلي والذاتي وإقامة علاقات تقوم على التشارك مع الهيئات الحكومية على مختلف المستويات.

٧٠ - وقال إن اعتماد قانون اتحادي في نيسان/أبريل ١٩٩٩ يتعلق بكفالة حقوق السكان الأصليين القليلين يمثل أهمية رئيسية. ويكفل القانون التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لهؤلاء السكان وحماية مناطقهم التقليدية للسكن وطريقة حياتهم وصناعاتهم. وينظر برلمان الاتحاد حاليا في مشاريع قوانين بشأن الأراضي التي يستخدمها تقليديا السكان الأصليون القليلون في الاتحاد الروسي في الشمال وسيبيريا والشرق الأقصى، وبشأن المبادئ العامة لتنظيم المجتمعات المحلية القليلة.

٧١ - وقال إن من شأن إقرار هذه المشاريع وتنفيذها التمكين من وضع سياسة تقوم على التشارك بين الدولة والسكان الأصليين، وهو أحد الأهداف الاستراتيجية للعقد. وسوف تيسِّر استراتيجية التشارك المحافظة على هويتهم الثقافية، ومشاركتهم في الشؤون السياسية، وحماية البيئة.

٧٢ - وأضاف أنه عُقد في موسكو في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ اجتماع لممثلي السكان المحليين القليلين في الشمال وسيبيريا والشرق الأقصى في إطار العقد الدولي. وأكدت الوثيقة الختامية للاجتماع أهمية المشاركة النشطة للسكان الأصليين في بناء البلد وفي كفالة التنمية المستقرة للوسائل التقليدية والحديثة للإنتاج في الشمال، مع حماية البيئة المأهولة. وأكد أخيرا الحاجة إلى مضاعفة العمل بشأن مشروع الإعلان المتعلق بحقوق السكان الأصليين والجهود الرامية إلى إقامة محفل دائم للسكان الأصليين في منظومة الأمم المتحدة. وأن هذه المهام لا بد من تنفيذها في إطار العقد.

٧٣ - **السيد سفير يونس** (البنك الدولي): قال إن منظمته تهتم بشدة بشواغل السكان الأصليين ومستقبلهم وهي على استعداد لمساعدة البلدان النامية في معالجة مسائل مثل تحسين رفاهية السكان الأصليين، وحماية بيئاتهم البشرية والطبيعية، واستحداث مؤسسات تستجيب لاحتياجاتهم، ومكافحة الفقر الحاد وعدم الاستقرار الاجتماعي، والمشكلات المتعلقة بملكية الأرض. وقال إن التقدم المحرز خلال العقد الدولي لم يكن كافيا، ومازال يتعين القيام بكثير من المهام، من بينها كفالة حقوق السكان الأصليين.

٧٤ - وأضاف أن السكان الأصليين كانوا من الناحية التاريخية أكثر السكان فقرا واستبعادا في كثير من أجزاء العالم. ولن تتحقق التنمية المستدامة أبدا إذا لم تحقق المجتمعات الاستدامة الثقافية التي هي أصل التقدم الاقتصادي والاجتماعي. وأن تحقيق أهداف العقد يتطلب التزاما سياسيا هائلا على الأصعدة الوطنية والإقليمية والمحلية.

٧٥ - ومضى يقول إن البنك الدولي كان أول مؤسسة مالية متعددة الأطراف تأخذ بسياسة خاصة في معاملة السكان الأصليين والقَبليين في مشاريع التنمية. وينبغي لأي سياسة تتعلق بالسكان الأصليين أن ترتبط ارتباطا وثيقا بالتنمية وتخفيف حدة الفقر. وأن هناك حاجة إلى تعريف أفضل للذين ينتمون لفئة السكان الأصليين، وأن هذا التعريف ينبغي أن يوضع من خلال المشاورات الشاملة. وينبغي اتخاذ تدابير قانونية لحماية حقوق السكان الأصليين في الأرض والقيم الثقافية والدينية والمقدسة المرتبطة بها. وعندما تقترح المشاريع الإنمائية استغلال الموارد القائمة في الأراضي التي يمتلكها أو يشغله أو يستخدمها السكان الأصليون، فإن هؤلاء ينبغي تعريفهم بالقيم التجارية الممكنة لهذه الموارد والأثر المحتمل على معيشتهم.

٧٦ - وقال إن القضاء على الفقر عامل أساسي في أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية. ونظرا لأن الموارد محدودة، فينبغي الاتفاق على حلول وسط لتوفير الخدمات الصحية والتعليمية والمرافق الصحية. وينبغي للبلدان ومختلف الفئات في المجتمع أن تزيد من قدراتها على أعمال الحقوق القائمة. ويقدم البنك مساهمة كبيرة في هذا الشأن عن طريق تعزيز نظم العدالة وزيادة المشاركة والاندماج

الاجتماعي، والاستثمار في مجال الخدمات الاجتماعية الأساسية. والبنك على وعي كامل أيضا بالأدوار المتعددة التي تقوم بها الأرض في معيشة السكان الأصليين. والأرض ليست مجرد عامل من عوامل الإنتاج ووسيلة لتراكم الثروة. بل أن هناك علاقة مقدسة وروحية وفريدة بين الأرض والسكان الأصليين. وينبغي معالجة مسألة الحصول على الأرض واستخدامها وإدارتها في إطار الرؤية الشاملة التي تحدد مستقبل مجتمعات السكان الأصليين.

٧٧ - وقال إن سياسة البنك الدولي فيما يتعلق بالسكان الأصليين تعود إلى عام ١٩٨٢. وفي عام ١٩٩١، أصدر البنك سياسة منقحة وسّعت تعريف السكان الأصليين ليشمل طائفة أوسع بكثير من السكان الذين حافظوا على التمايز الاجتماعي الثقافي بين هوياتهم وهويات المجتمعات الوطنية التي يقيمون فيها. وأن أكثر من ١٥٠ مشروعا يمولها البنك في أنحاء العالم قد تم تحديدها على أنها تمس السكان الأصليين وفي حين كانت معظم هذه الاستثمارات في الماضي في قطاعات المرافق الأساسية والطاقة، فإن عددا متزايدا منها يتم في ميادين التعليم والصحة والتنمية المجتمعية والزراعة إدارة الموارد الطبيعية وضمان حيازة الأرض.

٧٨ - وقال إن هناك حاجة إلى تصميم أفضل للمشاريع وإلى أدوات أفضل لتعكس الأهداف الإنمائية للسكان الأصليين. وأن هذا يتطلب التزاما سياسيا رئيسيا على جميع مستويات اتخاذ القرار، بما في ذلك الدعم المقدم من الحكومات ومن السكان الأصليين. ويتعين أن تكون الثقافات والمجتمعات الأصلية في محور جميع الجهود الرامية إلى تعزيز الاندماج الاجتماعي.

٧٩ - **السيد هويل** (منظمة العمل الدولية): قال إن منظمة العمل الدولية ملتزمة التزاما عميقا بالنهوض بحقوق السكان الأصليين والقَبليين منذ العشرينات وتشارك بنشاط في الفريق العامل المعني بالسكان الأصليين. وتسعى المنظمة إلى النهوض بعمالة السكان الأصليين والقَبليين وسبل معيشتهم المستدامة، ومن خلال التعاون التقني. وتمثل اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ أشمل صك للقانون الدولي من أجل حماية حق السكان الأصليين والقَبليين في الحفاظ على قوانينهم وعاداتهم داخل المجتمعات الوطنية التي يقيمون فيها. وحددت المنظمة حقوقا دنيا ينبغي احترامها من جانب الدول الأطراف، ووجهت عددا من قرارات المحكمة العليا في الأمريكتين، موضحة إمكانياتها للتأثير في القانون الوطني.

٨٠ - وفي إطار العقد الدولي، اضطلعت منظمة العمل الدولية بعدد من مشاريع وبرامج التعاون التقني لزيادة الوعي بحالة السكان الأصليين والقَبليين والعمل على تحسين معيشتهم وظروفهم العملية. وفي أمريكا الوسطى، يجري الاضطلاع بتنفيذ مشروع مدته ثلاث سنوات، يركز على التمكين القانوني للسكان الأصليين من خلال زيادة التشاور بين منظمات السكان الأصليين ومؤسسات الدولة والمنظمات غير الحكومية على كل من الصعيدين الإقليمي والوطني. وفي أماكن أخرى في أمريكا اللاتينية، تشمل مشاريع منظمة العمل الدولية تدريب الناشطين من السكان الأصليين في ميدان القانون على وضع تشريعات تتعلق بالأرض والآثار التشريعية المتصلة باستخدامها، وتدريب الموظفين الميدانيين في التطبيقات العملية للاتفاقية رقم ١٦٩ بعد انتهاء الصراع.

٨١ - وقال إن منظمة العمل الدولية، بمساعدة من الجهات المانحة، تتعاون مع الحكومات وأصحاب الأعمال ومنظمات العمل ومنظمات السكان الأصليين والقبليين والمنظمات غير الحكومية، وخاصة في آسيا والجنوب الأفريقي، لتركيز الاهتمام على المسائل الحساسة من الناحية السياسية. وتقوم المنظمة أيضا بتنفيذ برنامج أقاليمي لدعم اعتماد مجتمعات السكان الأصليين القبليين على الذات من خلال التعاونيات وغيرها من المنظمات القائمة على العون الذاتي. ويجري تنفيذ البرنامج في ١٠ بلدان في آسيا وأفريقيا وأمريكا الوسطى بالتعاون مع الجهات المانحة المتعددة الأطراف والثنائية والخاصة.

٨٢ - وأضاف أن مشاريع منظمة العمل الدولية تدعم تعزيز سبل كسب المعيشة الأساسية، وإدارة الأملاك الموروثة عن الأجداد، والنهوض بوضع المرأة من السكان الأصليين، وبناء القدرات، وصون ثقافة السكان الأصليين، ودعم المنظمات المحلية. ومنذ بداية العقد، أدت هذه المشاريع إلى تدريب عدة آلاف من السكان الأصليين والقَبليين لمساعدة مجتمعاتهم على تنشيط الأعمال التقليدية. وعن طريق تشجيع الحوار والتعاون بين الحكومات والسكان الأصليين في رسم السياسات، تسعى منظمة العمل الدولية إلى تسهيل التنمية المتجانسة التي تعترف أيضا بالتنوع الغني للتجربة الإنسانية. ودعا الدول الأعضاء إلى زيادة إنجازات العقد عن طريق التصديق بصفة عاجلة على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ وتنفيذها.

٨٣ - **السيد كارانزا** (غواتيمالا): أثنى على المنظمات، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية، التي بدأت أو قررت تنقيح برامجها وسياساتها بشأن السكان الأصليين حسب الأهداف المحددة للعقد الدولي. غير أن وفده يشعر بالقلق لعدم تحقيق تقدم كاف فيما يتعلق باعتماد مشروع الإعلان المتعلق بحقوق السكان الأصليين وإنشاء محفل دائم للسكان الأصليين في منظومة الأمم المتحدة. وقال إنه يتعين على الدول الأعضاء أن تُظهر الإرادة السياسية اللازمة لإنهاء ذلك العمل قبل نهاية العقد.

٨٤ - وأضاف أنه من الضروري أولا وقبل كل شيء تحديد بعض المفاهيم الأساسية مثل "السكان" و "الأرض" و "تقرير المصير". وفيما يتعلق بالمحفل الدائم، تؤيد غواتيمالا إنشاء محفل له ولاية واسعة للنهوض، من جملة أمور، بالتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة بشأن مسائل السكان الأصليين للعمل كمركز تنسيق للمسائل المتعلقة بهؤلاء السكان.

٨٥ - وقال إن وفده يؤيد بالكامل الأعمال المتعلقة بمشروع الإعلان وإنشاء محفل دائم لأن كليهما يتفق تمام الاتفاق مع أهداف اتفاقات السلام التي تعنى بالسكان الأصليين في غواتيمالا. وأكد في هذا الصدد من جديد موقف وفده من أن مفهوم تقرير المصير ينبغي أن يكون دعامة أساسية في الإعلان وأنه ضروري لكفالة حقوق السكان الأصليين. وأضاف أن غواتيمالا تفسر هذا المفهوم في إطار وحدة الدول والسلامة الإقليمية.

٨٦ - ومضى يقول إن حكومته ارتبطت بعدد من الالتزامات فيما يتعلق بالسكان الأصليين في غواتيمالا، وقد تم التعهد بها من أجل حل المشكلات المتعلقة بالبيئة والتنمية والتعليم والصحة. وأن اتفاقات السلام تعمل كإطار لتنفيذ مختلف البرامج والقوانين، ووفقا لهذه الاتفاقية، صدقت بلاده على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩

في عام ١٩٩٦، وقامت بمساعدة من منظمة العمل الدولية بتدريب موظفين ميدانيين فيما يتعلق بالآثار العملية للاتفاقية. وأخيرا، أكد أن صندوق تنمية السكان الأصليين في غواتيمالا وعددا من لجان تحقيق المساواة تعمل على تسهيل جهود جماعات السكان الأصليين لحل مشكلاتهم الإنمائية الخاصة في الميادين الثقافية والتعليمية والصحية.

البند ١١٥ من جدول الأعمال: حق الشعوب في تقرير المصير (تابع)

٨٧ - **السيدة أرماس غارسيا** (كوبا): عرضت مشروع القرار A/C.3/54/L.27 بشأن استخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير، وقالت إن سوازيلند وغواتيمالا انضمتا إلى مقدمي المشروع. وأضافت أن مشروع القرار يعطي أهمية كبيرة مرة أخرى لحق جميع الدول في أن تمارس السيادة الوطنية بالكامل وحق جميع الشعوب في تقرير المصير، نظرا لأن أنشطة المرتزقة تزداد باستمرار وتأخذ أشكالا جديدة.

٨٨ - وقالت إن الصلة بين أنشطة المرتزقة والأعمال الإرهابية تؤكد أهمية تعزيز ولاية المقرر الخاص المعني بمسألة استخدام المرتزقة التابع للجنة المعنية بحقوق الإنسان. وإن مشروع القرار، يحث في جملة أمور، جميع الدول على اتخاذ الخطوات اللازمة وممارسة أقصى درجات اليقظة إزاء الخطر الذي تشكله أنشطة المرتزقة، ويرحب بقيام بعض الدول باعتماد تشريعات وطنية تقيِّد تجنيد المرتزقة وحشدهم وتمويلهم وتدريبهم ونقلهم، ويحث جميع الدول على التعاون كاملا مع المقرر الخاص في الوفاء بولايته.

تنظيم الأعمال

٨٩ - **السيد علائي** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن جمهورية إيران الإسلامية تود أن تسحب تعديلها لمشروع القرار A/C.3/54/L.8 بشأن مسألة عقوبة الإعدام (الوارد في الوثيقة A/C.3/54/L.30)، ولكنها تحتفظ بالحق في إعادة تقديمه في الموعد المناسب.

رفعت الجلسة في الساعة ١٣/٠٥

- - - - -